



الجمهورية اللبنانية
وزارة الاقتصاد

معهد باسل فليحان
المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan

موازنة

المواطنة والمواطن

مشروع موازنة 2024-2023

الاقتراح المرسل من الحكومة إلى
مجلس النواب قبل أن يصبح قانوناً

سلسلة التوعية المالية والضريبية

تم إصدار هذا الدليل بالتعاون مع "اليونيسف" من ضمن برنامج "تعزيز شفافية الموازنة، المساءلة والشمولية في لبنان".



هذا الكتيب هو شرح مبسط لمشروع الموازنة العامة للعام 2023 يُصدره معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في وزارة المالية اللبنانية للسنة الثانية، بالتعاون مع مديريّة الموازنة ومراقبة النفقات في مديريةية المالية العامة وجمعية "Financially Wise".

يقع الكتيب ضمن سلسلة التوعية المالية والضرريبية الهادفة لتوعية المواطن حول حقوقه وواجباته وتسهيل قيامه ببعض المعاملات الأساسية وتعزيز الشفافية وثقافته المواطنة.

- منذ العام 2018، التزم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في وزارة المالية اللبنانية إصدار صيغة مبسطة عن قانون الموازنة تُعرف بـ "موازنة المواطن والمواطن".
- وللسنة الثانية، يُسرّنا أن نضع بين أيدي المهتمين كُتَيْب يشرح بشكل سهل ومبسّط مشروع الموازنة العامة كما أُحيلت من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب وقبل مناقشتها وتعديلها.
- يعرض هذا الدليل ارقام مشروع موازنة 2023 و2024، كما صدرت عن وزارة المالية.
- يتضمّن الدليل مشروع موازنة 2023 ومشروع موازنة 2024 نظراً لإحالتها إلى مجلس النواب في فترة زمنية قريبة.

عن "موازنة المواطن والمواطن" وأهميتها

ما هي موازنة المواطن والمواطن لمشروع الموازنة؟ ما الهدف منها؟

- موازنة المواطن والمواطن هي صيغة مُبسّطة عن مشاريع قوانين أو عن قوانين الموازنات العامة، توضع بهدف تسهيل وصول المواطنين والمواطنات إلى المعلومات باعتبارها حقاً دستورياً.
- تکرّس هذه الوثيقة نهج الشفافية، فتتمكّن المواطن العادي كما المتخصّص على حدّ سواء، من التعرّف على محتوى قانون الموازنة العامة والموازنات المُلحقة ومن قراءة وتحليل أرقام النفقات والإيرادات وتقديرات العجز وغيرها من المواضيع التي تُهمهم وتؤثّر في حياتهم.
- تُحدّد المعايير الدلّية ضرورة نشر نوعين من الوثائق: الأولى هي النسخة المبسّطة من قانون الموازنة العامة، والثانية هي النسخة المبسّطة من مشروع قانون الموازنة.
- موازنة المواطن والمواطن لمشروع الموازنة هي وثيقة تشرح للمواطنين والمواطنات مشروع الموازنة، وتسمح لهم بمقارنة "المشروع" بما تمّ إقراره أي بـ "قانون الموازنة العامة" وبالتالي تتبّع التغيّرات التي طرأت على الموازنة بعد مناقشتها في مجلس النواب.

■ يساهم تسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالموازنة أثناء دراسة ونقاش مشروع القانون من قبل الهيئة التشريعية وقبل الموافقة عليه في إشراك المواطنين في مرحلة أساسية من مراحل عملية اتخاذ القرارات. بالإضافة إلى تطوير الثقافة المالية والتربية المدنية حيث يمكن للناس تكوين صورة واضحة وكاملة عن كيفية إدارة الأموال العامة.

■ يعزّز نشر نسخة مبسّطة عن مشروع الموازنة التواصل بين الحكومة ومواطنيها، ويسمح للمواطنين بالاطلاع على رؤية الحكومة وما تنوي تحصيله من إيرادات وكيف ترتأي إنفاقها، كما يؤمن شمولية في صناعة القرار إذ يفسح المجال أمام المواطنين للإدلاء برأيهم والمشاركة الفاعلة في المناقشات حول الموازنة وذلك من خلال تقديم توصياتهم قبل إقرار الموازنة وعلى ضوء رؤية واضحة ومقارنة للأرقام والاجراءات، ومن شأن ذلك أن يؤثر إيجاباً على إدارة الموارد والجودة في تقديم الخدمات.

الأسس التي بُنيت عليها موازنة العام

أبرز التوجّهات والإجراءات المالية والاقتصادية الواردة في مشروع موازنة 2024

النفقات المُقدّرة للعام 2023 و2024

النفقات المُقدّرة بحسب الوظائف العشر الأساسية (التصنيف الوظيفي)

النفقات المُقدّرة بحسب طبيعة النفقة (التصنيف الاقتصادي)

النفقات المُقدّرة بحسب الجهة التي تُنفقها (التصنيف الإداري)

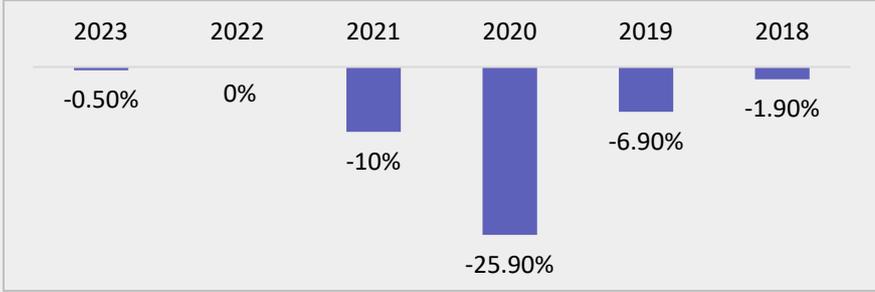
الإيرادات المُقدّرة للعام 2023 و2024

العجز المُقدّر للعام 2023 و2024

الأسس التي بُنيت عليها موازنة العام

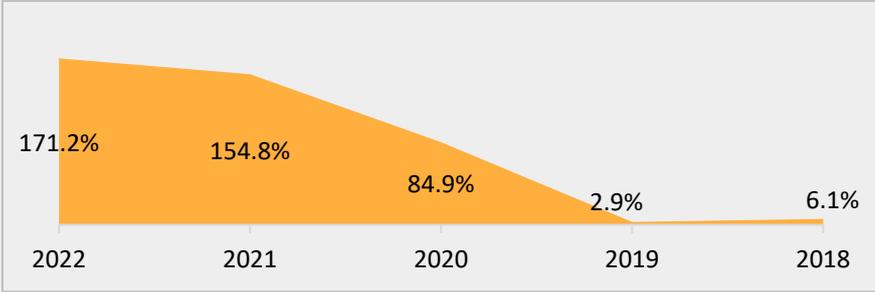
لا تتشكل المؤشرات الماكرو الاقتصادية التالية جزءاً من الموازنة. تم توفيرها لتقديم سياق وفهم التطورات الاقتصادية والمالية في البلاد والتي تُبنى الموازنة العامة عليها.

نمو إجمالي الناتج المحلي



المرجع: صندوق النقد الدولي (2023)، لبنان: بيان خبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2023
<https://bit.ly/3Zpvmn4>

التضخم (مؤشر أسعار المستهلك)



المرجع: إدارة الإحصاء المركزي، معدل التضخم، <https://bit.ly/3LqZoRq>

تطور سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي



المرجع: Lira Rate

أبرز التوجّهات والإجراءات المالية والاقتصادية الواردة في مشروع موازنة 2024

- | رقم المادة | إجراءات ضريبية |
|------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 18 | يخضع للضريبة الأشخاص الذين يقومون بتنظيم حفلة فنية أو موسيقية أو ترفيهية أو غير ذلك من أنواع الحفلات المماثلة حتى قبل تحقيق أي رقم أعمال |
| 21 | الإجازة للمكلفين بالضرائب تسديد الضرائب من حساباتهم المصرفية بالعملة الأجنبية عبر احتساب قيمتها على أساس 50% من سعر صرف الدولار الأميركي وفق المنصة المعتمدة من مصرف لبنان؛ |
| 77 | توجب ضريبة بمعدل 2% من الإيرادات التي يحققها من لبنان كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بنشاط خارج لبنان يتعلق بتسليم أموال أو تقديم خدمات في لبنان بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الانترنت أو أي منصة أو وسيلة إلكترونية أخرى وذلك بعملة الإيرادات ذاتها؛ |
| 125 | خضوع الإيرادات التي حققها جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين نتيجة العمليات التي نفذوها على منصة صيرفة لضريبة استثنائية. |

تعديل وزيادة الرسوم

- 20 استحداث رسم بدل خدمات سريعة وطارئة لدى الإدارات العامة يستوفى من الراغبين في إنجاز معاملاتهم بسرعة؛
- 29 رفع رسوم قانون براءات الاختراع وقانون حماية الملكية الأدبية والفنية ورسوم الملكية التجارية والصناعية كذلك ومنها ما وصل إلى 40 ضعف الرسم السابق؛
- 44 إنشاء رسم جديد للحصول على ترخيص لاستثمار مؤسسة سياحية والحصول على إفادة تأكيد استمرارية الإستثمار وفرض رسم الحصول على بطاقة دليل سياحي؛
- 47 تعديل الحد الأدنى لمعدلات الرسم على القيمة التأجيرية (5% للأماكن المستعملة للسكن و7% للأماكن المستعملة لغير السكن) على أن لا يقل مقدار الرسم السنوي المفروض في كل تكليف عن 300,000 ل.ل. للأماكن المستعملة للسكن و1,000,000 ل.ل. للأماكن المستعملة لغير السكن؛
- 49 تعديل رسم الترخيص المقطوع ليصبح 1,000,000 ل.ل. بدل 10,000 ل.ل. وهو يتوجب عن كل ترميم أو تصليح لا ينتج عنه إقامة هيكل حديد (جدران حاملة وسقوفية أو أعمدة وجسور سقوفية)؛
- 51 رفع بعض الرسوم التي تستوفىها البلدية إلى 500,000 ل.ل. : تخضع للرسم المقطوع وتعود لكل كشف على العقارية من قبل البلدية بناء على طلب المالك أو الشاغل أو لشكوى وردت إلى البلدية ؛

أبرز التوجّهات والإجراءات المالية والاقتصادية الواردة في مشروع موازنة 2024

رقم المادة تعديل وزيادة الرسوم

- 53 إضافة حالات خضوع للرسم المقطوع البالغ 50,000 ل.ل. على المعاملات التي يجريها القضاة الشرعيون بما فيها دعاوة التفريق والطلاق والمخالفة والمخالصة وإثبات الزواج وإبطاله وغيرها؛
- 54 تعديل وإضافة الرسوم التي تستوفيها وزارة العمل؛
- 63 استحداث رسوم في المديرية العامة للتربية؛
- 96 تعديل النص المتعلق برسم الخروج المفروض على المسافرين بطريقة الجو أو البحر ورسم دخول على غير اللبنانيين حيث تتولى المديرية العامة للأمن العام طباعة الطوابع اللازمة على نفقتها والاستفادة من الجعالة.

إجراءات أخرى

- 55 رفع قيمة طابع المختار الى 50,000 ل.ل. لدعم الصندوق التعاوني للمختارين؛
- 60 مضاعفة قيمة الغرامات الواردة في القوانين 40 ضعف باستثناء غرامات السير وذلك حد ادنى 250,000 ل.ل.؛
- 61 مضاعفة قيمة الغرامات الواردة في قانون السير؛
- 64 فرض غرامات (من 10,000 الى 35,000 دولار أمريكي) على كل مخالف لمبدأ ولوج الشاطئ والمراسيم الصادرة عن مجلس الوزراء ذات الصلة. ويتوجب على هذا المخالف إزالة المخالفة فوراً؛
- 82 إمكانية تأجير أملاك الدولة الخصوصية من خلال مزايده عمومية ولفترات محددة؛
- 100 إعفاء السيارات والمركبات والآليات غير الملوّثة للبيئة من الرسوم الجمركية التي يتم استردادها خلال 5 سنوات، ورسم الاستهلاك و70% من رسم التسجيل ورسم السير (الميكانيك) لدى التسجيل للمرة الأولى فقط.

المرجع: مشروع الموازنة العامة للعام 2024

النفقات المُقدّرة للعام 2024 و 2023

في هذا القسم يعاين المواطن والمواطنة نفقات الدولة. الموازنة العامة في لبنان هي موازنة "بنود" أي تعتمد مبدأ توزيع النفقات سنوياً على أساس:

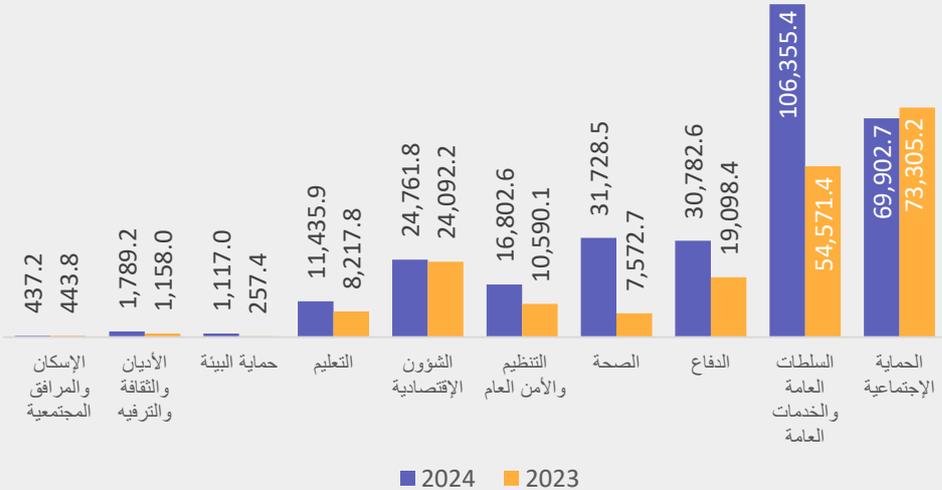
(1) الوظيفة التي تُنفق لأجلها الأموال العامة (مثلاً: الاستشفاء، التعليم، حماية البيئة (...))؛ وهذه الوظائف محدّدة وفقاً لتصنيفات صندوق النقد الدولي؛ هذا ما يُسمّى **بالتصنيف الوظيفي**.

(2) طبيعة النفقة وهي نوعان (1) النفقات الجارية أو التشغيلية (مثلاً: رواتب وأجور، مواد وخدمات استهلاكية، فوائد الدين...) و(2) النفقات الاستثمارية (مثلاً: بناء الجسور، البنى التحتية، شراء التجهيزات...)؛ هذا ما يسمّى **بالتصنيف الاقتصادي**.

(3) الجهة التي تنفقها (مثلاً: وزارة الصحة، مجلس الإنماء والإعمار...)؛ هذا ما يسمّى **بالتصنيف الإداري**.

مجموع النفقات المقدّرة في مشروع موازنة 2024 هو 295,113 مليار ل.ل. مقارنةً بـ 199,307 مليار ل.ل. في مشروع موازنة 2023

النفقات المُقدّرة بحسب الوظائف العشر الأساسية (التصنيف الوظيفي)



المرجع: مشروع الموازنة العامة للعام 2023 و 2024

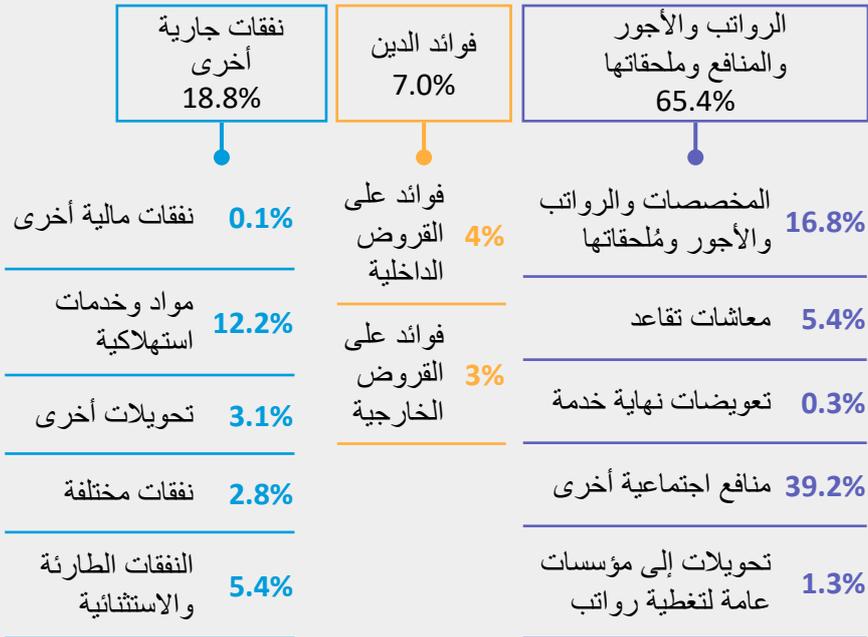
ملاحظة: السلطات العامة والخدمات العامة قد تشمل: الهيئات التنفيذية والتشريعية (رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء، مجلس النواب المجلس الدستوري ديوان المحاسبة...)، الشؤون الاقتصادية، المالية والضرائبية (شؤون الموازنة والشؤون المالية، الشؤون الجمركية...)، الشؤون الخارجية، عمليات الدين العام، تحويلات ذات طابع عام بين الإدارات، بحوث أساسية ...

النفقات المُقدَّرة للعام 2023

النفقات المُقدَّرة بحسب طبيعة النفقة (التصنيف الاقتصادي)

2023

نفقات استثمارية 8.7%	نفقات جارية 91.3%
-------------------------	----------------------



المرجع: مشروع الموازنة العامة للعام 2023

ملاحظات:

- تضمنت المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها في مشروع الموازنة العام 2024 الراتبين المنصوص عليهما في المادة 111 من قانون موازنة العام 2022. وكذلك زيادة بدل النقل إلى 450,000 ل.ل. يومياً وبديل النقل المقطوع للأجهزة العسكرية لتصبح 5,000,000 ل.ل.
- تم التركيز في مشروع موازنة 2023 و2024 على القطاع الصحي والاجتماعي بالدرجة الأولى وكذلك التربوي.
- لم تتضمن فوائد الدين الاستحقاقات على سندات الخزية الأجنبية من الفوائد (Euro Bond) في مشروع الموازنة.

النفقات المُقدّرة للعام 2024

النفقات المُقدّرة بحسب طبيعة النفقة (التصنيف الاقتصادي)

2024

نفقات استثمارية 6.7%	نفقات جارية 93.3%
-------------------------	----------------------

نفقات جارية
أخرى
35.7%

فوائد الدين
5.0%

الرواتب والأجور
والمنافع وملحقاتها
52.6%

نفقات مالية أخرى
0.02%

فوائد على
القروض
الداخلية
2.6%

المخصصات والرواتب
والأجور وملحقاتها
10%

مواد وخدمات
استهلاكية
15.7%

فوائد على
القروض
الخارجية
2.4%

معاشات تقاعد
3.7%

تحويلات أخرى
5.9%

تعويضات نهاية خدمة
0.2%

نفقات مختلفة
8.2%

منافع اجتماعية أخرى
37.3%

النفقات الطارئة
والاستثنائية
5.8%

تحويلات إلى مؤسسات
عامة لتغطية رواتب
1.3%

المرجع: مشروع الموازنة العامة للعام 2024

النفقات المُقدّرة للعام 2023 و2024

النفقات المُقدّرة بحسب الجهة التي تُنفقها (التصنيف الإداري)

التغيير 2023 - 2024	% من مجموع الموازنة 2024	مجموع النفقات المقدّرة في مشروع موازنة 2024	% من مجموع الموازنة 2023	مجموع النفقات المقدّرة في مشروع موازنة 2023	% من مجموع الموازنة 2022	مجموع النفقات المقدّرة في قانون موازنة 2022	الأبواب
		(مليار ل.ل.)		(مليار ل.ل.)		(مليار ل.ل.)	
↓	0.11	323.8	0.15	272.6	0.04	18.0	رئاسة الجمهورية
↓	0.41	1,199.5	0.53	955.1	0.40	183.8	مجلس النواب
↑	7.85	23,167.6	4.48	8,141.2	5.53	2,599.2	رئاسة مجلس الوزراء
↑	0.01	20.0	0.004	6.6	0.00	2	المجلس الدستوري
↓	0.40	1,177.9	0.47	853.6	0.47	202.8	وزارة العدل
↓	2.25	6,628.3	3.91	7,121.6	3.57	1,686.5	وزارة الخارجية والمغتربين
↑	9.29	27,411.0	6.40	11,645.7	9.22	4,112.0	وزارة الداخلية والبلديات
↓	1.61	4,739.7	26.61	48,407.5	5.33	2,493.5	وزارة المالية
↑	3.04	8,962.2	2.90	5,282.8	1.14	533.5	وزارة الأشغال العامة والنقل
↑	16.44	48522.6	11.45	20,838.3	15.09	6,630.9	وزارة الدفاع الوطني
↑	4.83	14,243.0	4.64	8,443.1	6.81	3,620.6	وزارة التربية والتعليم العالي
↑	10.70	31,576.9	4.12	7,502.1	6.15	2,903.3	وزارة الصحة العامة
↓	0.48	1,404.3	0.76	1,375.6	0.37	173.3	وزارة الاقتصاد والتجارة
↓	0.30	876.3	0.33	601.9	0.42	190.6	وزارة الزراعة
↓	2.96	8,736.1	4.38	7,973.9	2.84	1,335.8	وزارة الاتصالات
↑	1.10	3,231.6	1.00	1,814.3	2.80	1,323.3	وزارة العمل
↓	0.15	430.0	0.23	414.9	0.14	61.2	وزارة الإعلام
↓	0.32	944.4	0.63	1,153.7	0.75	355.4	وزارة الطاقة والمياه
↓	0.03	96.9	0.04	79.0	0.05	22.3	وزارة السياحة
↑	0.38	1,130.9	0.31	562.7	0.15	66.7	وزارة الثقافة
↓	0.02	61.1	0.04	71.8	0.04	20.2	وزارة البيئة
↓	0.01	37.0	0.02	27.9	0.02	9.5	وزارة المهجرين
↓	0.03	101.1	0.04	69.3	0.03	15.4	وزارة الشباب والرياضة
↑	1.86	5,482.0	0.56	1,021.1	1.21	572.7	وزارة الشؤون الاجتماعية
↓	0.02	66.3	0.03	50.0	0.04	17.3	وزارة الصناعة
↓	8.88	26,201.1	12.70	23,110.9	22.18	8,950.0	النفقات المشتركة
↑	26.53	78,302.3	13.25	24,102.3	15.20	2,764.5	احتياطي الموازنة
						7.6	الهيئات الوطنية المستقلة
		295,113.4		181,923.0		40,873.0	مجموع الموازنة العامة

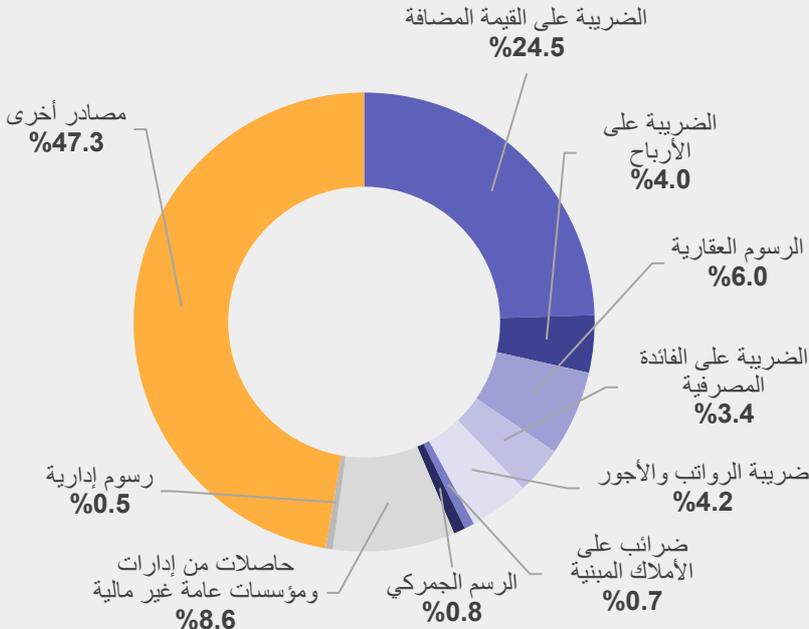
الإيرادات المُقدّرة للعام 2024 و 2023

مجموع الإيرادات المُقدّرة في مشروع موازنة 2024 هو 277,923 مليار ل.ل. مقارنةً بـ 147,739 مليار ل.ل. في مشروع موازنة 2023

أبرز مصادر الإيرادات المُقدّرة (مليار ليرة)



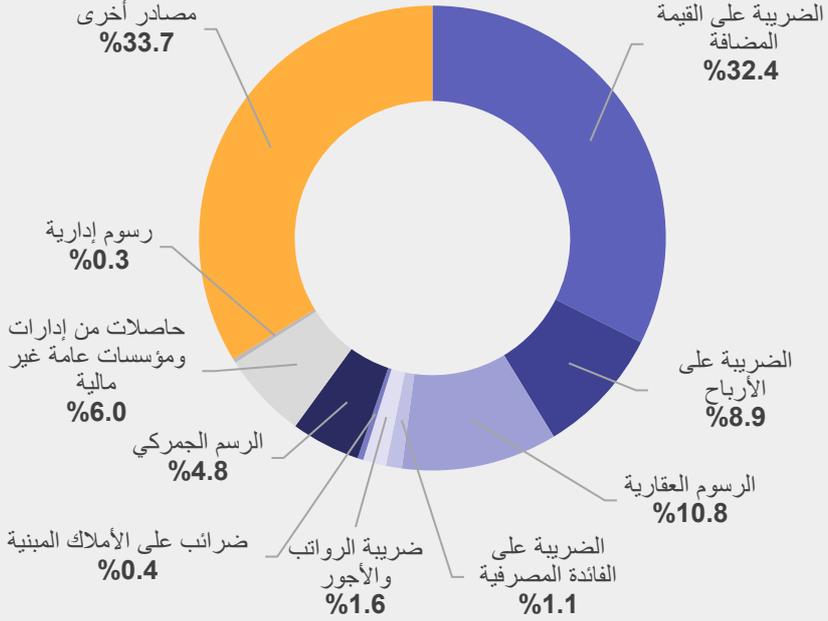
أبرز مصادر الإيرادات المُقدّرة للعام 2023



المرجع: مشروع الموازنة العامة للعام 2023

الإيرادات المُقدّرة للعام 2024 و 2023

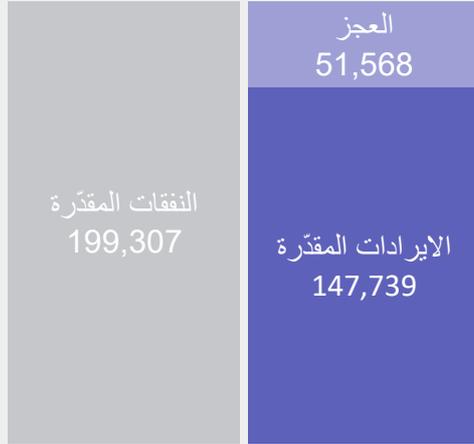
أبرز مصادر الإيرادات المُقدّرة للعام 2024



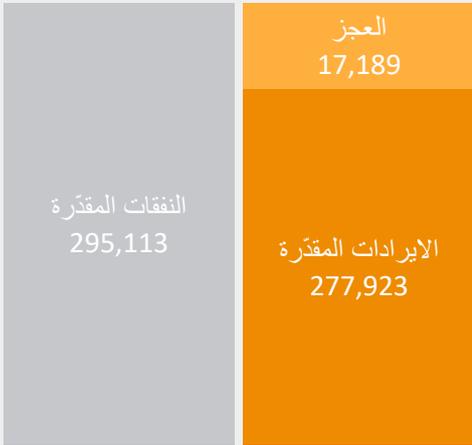
المرجع: مشروع الموازنة العامة للعام 2024

العجز المُقدّر للعام 2023 و2024 (مليار ل.ل.)

العجز المُقدّر للعام 2023



المرجع: مشروع الموازنة العامة للعام 2023



المرجع: مشروع الموازنة العامة للعام 2024

العجز المُقدّر للعام 2024

قدّر عجز الموازنة دون الأخذ بعين الاعتبار:

- سلف الخزينة المعطاة لمؤسسة كهرباء لبنان
- رصيد إيرادات الخزينة الأخرى
- رصيد نفقات الخزينة الأخرى
- سلف الخزينة لتغطية التعويضات المؤقتة لموظفي القطاع العام والمتقاعدين

تتضمن نفقات الموازنة اعتمادات لحظت لتسديد سلف خزينة بحدود 60,000 مليار ل.ل. لعام 2023، وحوالي 3,500 مليار في مشروع الموازنة العامة للعام 2024 مما انعكس على قيمة العجز.

512، كورنيش النهر
ص.ب. : 16-5870 بيروت – لبنان
تلفون: +961 425 147/8
فاكس: +961 426 860
institutdesfinances.gov.lb



IOFLebanon



**Institut des Finances
Basil Fuleihan**



IOFLebanon



IOFLebanon



InstituteOfFinance